سنه ١١٣١

هذا دعا

هذا دعاء مبين

سبحان المنفس عن كل مكروب سبحان المفرج عن كل محزون

سبحان من جعل خزائنه بقدرته بين الكاف والنون

سبحان الذي اذا قضى امرا ان يقول له كن فيكون

سبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون

قد وقف هذا الكتاب المستطاب بتوفيق الله
الملك الوهاب الحاج محمد افندي بن الحاج عبد الله
وقفا صحيحا لا يباع ولا يرهن
سنه ١٢٨٥

A.Ü.
İLAHİYAT FAKÜLTESİ
KÜTÜPHANESİ
Ayniyat No: 47604
Yer No. 37432

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره

القادر باختياره شره وخيره والصلوة على محمد الذي

اشرقت بهديه وامره وعلى آله المخصصين بالادراك غرره وبعد فان

كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهري رحمه الله تراه

وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان

متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالقاسم اوراقا

لتنزيل تعسره وتحليك وتفهم تيسره والله خير المتيسرين

والموفقين فاقول ايساغوجي اقول للمتعلمين اصطلاحات يجب استحضارها

للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يونا

يراد به الكليات الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام

وبها تتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلاث للمطابقة والتضمن والالتزام

واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم

به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول

فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر

وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم

والدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة

ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى

وهي ثلاثة لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام

ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذ

من فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالد

الة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة بالالتزام مثال

الدلالة المطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطا

بقة لكونه تمام ما وضع الانسان له وانما سميت هذه الدلالة بالمطا

بقة لان اللفظ يوافق تمام ما وضع له وذكر ما اخذوه من قولهم طابق النعل

بالنعل اذا توافقا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل على

ALLAMEH TAYAHAI LIBRARY
INSTITUTE OF ISLAMIC STUDIES

احدهما اى على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة

تضمنا لانه بدل على الجزء الذى فى ضمنه فيكون دالا على فى ضمنه ومثال

الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة

وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج

عنه بل على الخارج اللازم وانما قيد قولنا على ما بلازمه بقولنا فى الذهن

لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها

لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق شرط واللازم بط وكذا الملزوم

لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما

من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج قال

ثم اللفظ اما مفرد اه اقول لما فرغ من بيان الدلالات الثلاث

شرع فى تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف

لانه اما ان لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان فانه

لفظ لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد ذكر كقولك زيد حيوان

ز فانه لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرمى يدل على ذات

مسماه والحجارة يدل على جسم معين فاى كان الاول

فهو مفرد وان كان الثانى فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه

دلالة صدق على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا

فى حكمها والثانى ان يكون له جزء لكنه لا يدل نحو زيد علما والثالث

ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع

ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان

الناطق علما لان معناه الماهية الانسانية مع التشخص

فان قلت الماهية الانسانية هى الحيوان الناطق فاذا كان

مفهومه الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون مفهومه الحيوان الناطق

فيصدق عليه الحيوان الناطق مع التشخص وهو باطل قلت لا نسلم انه يلزم من

قال اقول المفرد ينقسم الى كلى وجزئى

لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه يصدق

مانعا من وقوع الشركة فيه اى من اشتراكه بين كثيرين فهو

الجزئى كزيد علما فانه اذا تصور امتنع عن صدقه على كثيرين

وان لم يمتنع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين فهو

اذا تصور

الكلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمتنع على كثيرين واغا يمتنع

الكلي والجزئي بالتصور لان من الكليات ما يمتنع من الاشتراك بين

امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود مثلا فانه بالنظر

الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي قطع

عرق الشركة عنه كلي عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين والا

لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلي اما ذاتي او اقول

الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته

او لا يكون فان كان داخلا في حقيقة جزئياته فهو الذاتي كالحيوان

بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه

مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخلا

في حقيقة جزئياته بل خارجا عن تلك الحقيقة فهو العرضي كالضاحك

بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان

لما مر انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج عنه

عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات

على ما ليس بعرض فح يكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو

التعب الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم اتحاد

الشيء الى نفسه وهو ممتنع لانا نقول

لبست بلغوية حتى يلزم ذكر المحذور بل اغا هي اصطلاحية فلا يرد ذكر

قال والذاتي اما مقول اه اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس

اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب

بحسب الشركة المحضة لا الخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة

الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان

جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد منهما اي من الانسان والفرس لم يصح

جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس بتمام ماهية كل واحد على الانفراد

لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو وجوابه ليس الا الحيوان

الناطق لكونه غام ماهيته وكذا اذا اقرنت النفس بالسؤال عن جوابه

الحيوان الشامل لكونه غام ماهية ويرسم الجنس بانه كلي مقول على

كثيرين هم مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قولا ذاتيا قوله كلي زايد

لاقابل تحته وقوله مقول متناول للجزييات والكليات وقوله على كثيرين

يخرج الجزييات لانها تدل على واحد متشخص وقوله مختلفين

بالحقايق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله

في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية اعني الخاصة والفصل والعرض

العام وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب النكرة والخصوصية

معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا

وغيرهم لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وغيرهما بما هم كان الجواب الانسان

لانه غام ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب

الانسان ايضا لانه غام ماهيته المختصة به فنعني انه اعني النوع يكون

مقولا في جواب ما هو بحسب النكرة والخصوصية معا ويرسم النوع بانه كلي مقول

مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو قوله

كلي زايد كما مر وقوله مقول جنس للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج

الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما

هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله مختلفين

بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض وهو المشخصات وقوله في جواب

ما هو يخرج الثالثة الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب

ما هو بل مقولا اي شيء هو في ذاته وهو اعم المقول في جواب اي شيء هو

في ذاته ما عم غيره على الكثير يشاركه في الجنس فهو فصل ولو قال

او في وجوده ايضا لكان التعريف اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة من

امرين متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال اكتفاء بالجنس

بناء على بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية

والقايل ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف

وذكر اعني ما عم غيره الشيء وما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان

فان الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان كالفرس والبقر والبغل

وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق

لان السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء

يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب لتميز الانسان عن غيره ويرسم

اي الفصل بانه كلي يقال على شيء في جواب اي شيء هو فقوله كلي جنس للكليات

وقوله يقال على شيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام

لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو والعرض

العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته اي في جواب ما هو يخرج الحاصة لانها

وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جواب ما هو في ذاته بل في عرضه والعرض

العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية

او لا يمتنع انفكاكه عنها والاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة

والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه

الى الانسان وكل واحد منهما اي من العرض اللازم والعرض المفارق اما

خاصة او عرض عام لانه اما ان يختص بحقيقة واحدة فقط فهو الحاصة كالضاحك

حكر بالقوة والفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن

ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان والضاحك

بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختص بها ويرسم اي الحاصة

بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فقوله عرض فقوله كلية مثل

ذكر كما مر في جنس وقوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل

للكليات الخمس وقوله فقط مخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين

على ما تحت حقايق وقوله فقوله عرض فقوله مخرج النوع والفصل لانهما مقولان

لانه على ما تحتهما اذ هي لا عرضي واحد لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق

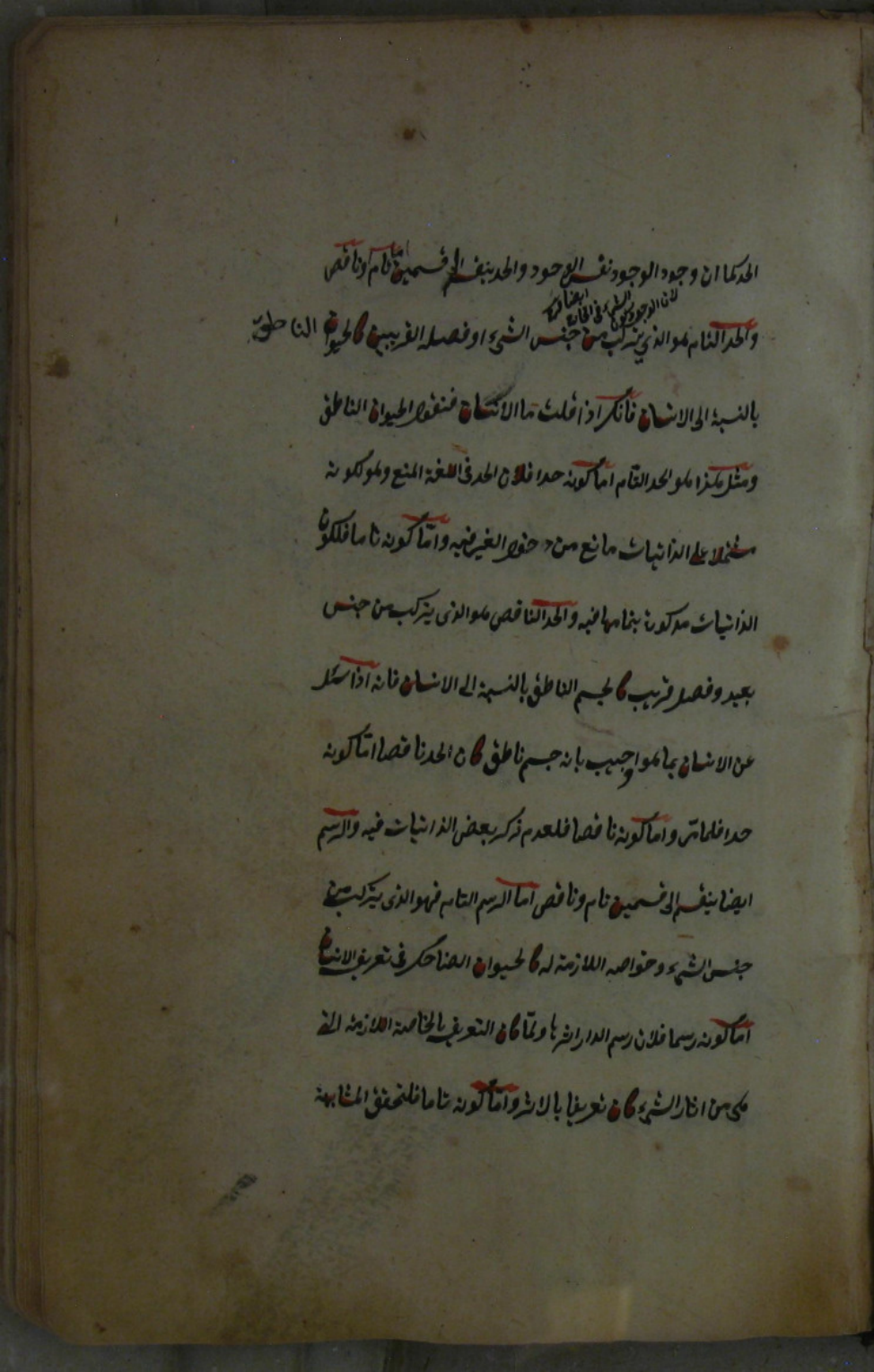
بحقيقة واحدة بل يعم حقايق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس

بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغير من الحيوانات فانه شامل

بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختص بماهية واحدة

بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيتها غير مختص بماهية واحدة ويرسم اي العرض

العام بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة فقوله عرض فقوله كلي زايد كما مر



بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد
بامر مختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن العرضيات بحسب
جلنا بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض
الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة فحاكم بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية
مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها
وغيره ايضا واما كونه رسما فلكمامة مع الخاصة اللازمة من آثار الشيء
فيكون تعريفا بالاثر الذي هو الرسم وانما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض
اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحقيقها بين رسم التام
وبين الحد التام فهو القضايا اه انه لما فرغ من القول الشارح شرع
في المتن وهي القضايا المرئية الموصلة الى المطلوب التصديقي والقضية قول
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهو الذي يسميه
بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء وضح لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة
او صار مركبا عقليا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس شامل

قول يصح الخ

يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب فيه فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة والانشائية كالامر
والنهي والاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما
حملية والآخر شرطية لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين
حملية والا فالقضية شرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا
مفردين في الحملية كما تقول زيد ابوه قائم مثال الحملية زيد كاتب والشرطية
اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية
اخرى ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب
صدق قضية على تقدير قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا
العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية

فان قلت لم قدم تعريف القضية على تعريف القضية
قلت لان مفرد القضية اي القضية بعد مفرد الشيء اي الشيء

فان قلت لم قدم القضية الحملية على القضية
الشرطية قلت لان الاول اعم والوجود
الشرطية عرضي والوجود في الحملية
اكثري ولان الحملية

فان قلت لم قدم الشرطية المتصلة على الشرطية المنفصلة
وقدم الشرطية المنفصلة على الشرطية المتصلة في الوجود
قلت لان الاول اعم والوجود في الاول اكثري وفي الثاني اقل

سالبة كقولنا ليس اما ان يكون كل انسان اسود او كاتبا فالجزء

والجزء الاول اه اقول اى الحكم عليه من القضية الكلية سمى

موضوعا لانه اما واضع لان يحكم عليه بشئ والجزء اى الحكم به منها اى القضية

يسمى محمولا لانه موضوع لان يحمل على شئ والنسبة التى تربط بها المحمول

بالموضوع يسمى نسبة حكمية ولما يذكر الاصل الجزء الاخير ولا بد منه فى القضية الايجاب والسلب

لكونها جزء آخر منها والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه

فى الذكر والجزء الاخير منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع

قال والقضية اما موجبة اه اقول بنفس القضية ثانيا الموجبة و

السالبة لان تلك النسبة التى ذكرناها ان كانت حكما بان يفاد الموضوع محمول

فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان ينفى الموضوع ليس

بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اما اقول

وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان يكون محصورة او محصورة

كلية او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع فى القضية شخصا معينا

معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها اى موضوع القضية شخصا معينا

جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين كمية الافراد الموضوع من الكلية

والجزئية فالقضية محصورة سورة اما كونها محصورة فلحصر افراد

موضوعها واما كونها سورة فلاشتمالها على السور الذى هو اللفظ

الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور

البلد فكما انه يحصر البلد لذا ذكر يحصر افراد الموضوع ولهذا محصورة

اما ان يحكم على كل الافراد او على بعض الافراد على الحلاف النقد

يرين اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية

سورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شئ

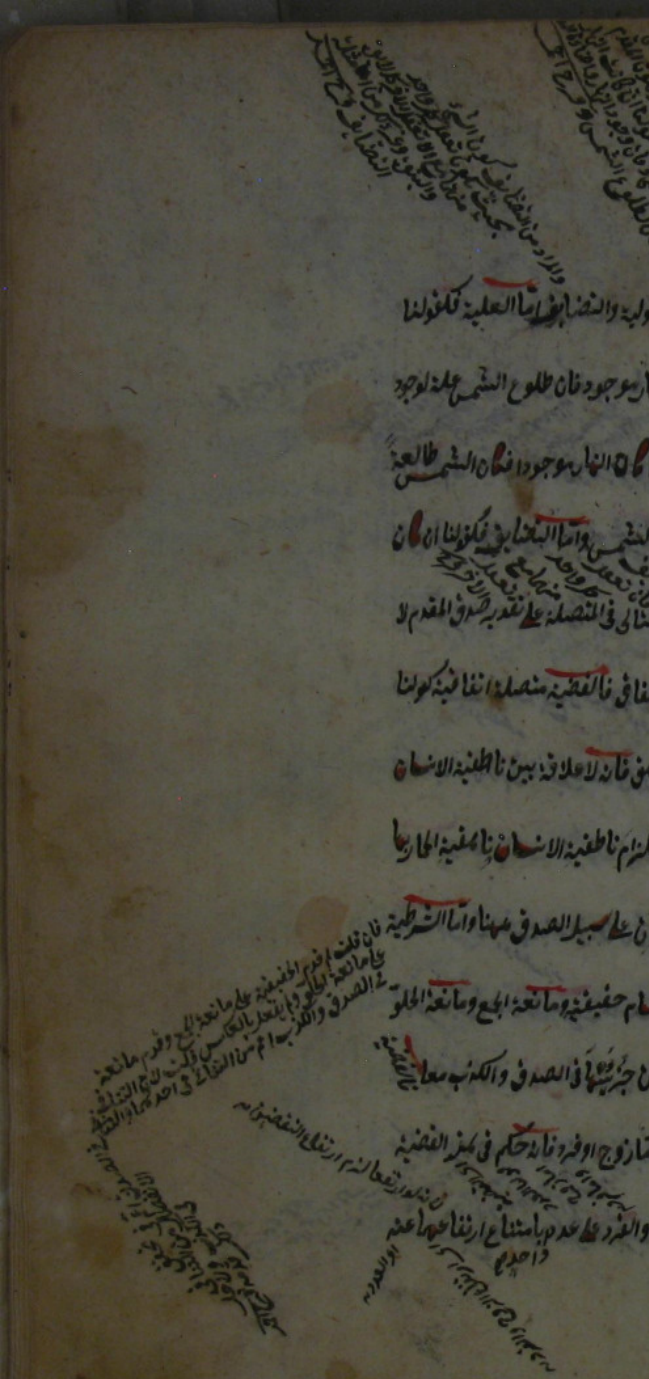
من الانسان بكاتب والسور فى الكلية الموجبة نحو كل او فى السالبة

نحو لا شئ كما ذكرنا وان كان اى وان كان الحكم فى القضية على

بعض افراده فالقضية جزئية سورة موجبة كقولنا بعض الانسان

كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور فى القضية

الجزئية الموجبة نحو بعض فقط والجزئية السالبة نحو ليس كل وليس
بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وان لم يكن كذلك
اى وان لم يكن الموضوع فى القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على
كل الافراد او على بعضها فالقضية بسيطة مهملة لاجمال بيان كمية الافراد
الذى حكم عليها فاذا القسمة مثلثة كما قالت الشيخ فى الشفاء والاشارات
ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصح الحكم عليها بالاتفاق
الكلام فى القضايا المعتبرة فى العلوم والقضية الطبيعية ليست
معتبرة فى العلوم فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار **فصل**
والمتصلة اما لازومية اه **اقول** لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع فى
تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة
فتنقسم الى قسمين احدهما لازومية والاخر اتفاقية لانه اما ان صدق
التالى فيها على تقدير وقوع المقدم لعلاقة بينهما تشاركان فى ذات المقدم
توجب ذكر فالقضية متصلة لزومية والعلاقة بينهما بالتسليم
اى التسليم المراد



يستلزم المقدم التالى كالعلية والمعلولية والتضايف فاما العلية فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود
النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فان الشمس طالعة
فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان
زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان صدق التالى فى المتصلة على تقدير صدق المقدم لا
لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار حتى يجوز بالعكس يستلزم ناطقية الانسان ناهقية الحمار
او بالعكس بل تواتفق الطرفان على سبيل الصدق معا واما الشرطية
المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو
لانه ان حكم فى القضية بالتنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا فالقضية
منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم فى كلمة القضية
بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد وبامتناع ارتفاعهما عنه
واحد

واغا سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئي

لاخبر بما لانه في الصدق والكذب معا وهذا بخلاف الاحقيقية الانفصال

واما حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة

الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم هذه القضية بالتنافي بين

الحجر والشجر في الصدق فقط لا في الكذب بجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا

واغا سميت مانعة الجمع لاستلزامها لمنع الجمع بين جزئيها في الصدق لا

في الكذب واما حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط لا في الصدق

فالقضية مطلقا مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر فاما ان لا يغرق

فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وان لا يغرق بجواز ان يكون

في البحر ولا يغرق ● واغا سميت مانعة الخلو لاستلزامها لمنع منع الخلو

بين جزئيها في الكذب فائدة وقد يكون المنفصلة اكثر من المذكورة

بتركب كل واحد منها عن جزئين غالبا كما ترى المنفصلة الحقيقية كقولنا

ومانعة الجمع ومانعة الخلو وقد تركب عن اكثر من جزئين واما المنفصلة

اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو فانه

حكم بانه بين هذه الامور لا يجتمع واحد منها مع واحد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه

نظر لان كل واحد من اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع و

بالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا

يلزم الخلو لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو

يلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا

وينتج من هذا ان يستلزم كونه زايدا كونه مساويا وقد كانا بينهما مانع الجمع

لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زايد

كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساويا وينتج من هذا ان يستلزم

كونه غير زايد كونه غير مساو وقد كانا بينهما مانع الخلو ايضا لكون المنفصلة

حقيقية وهذا خلف بل الحق ان الحقيقية يتركب عن جملة ومنفصلة

كقولنا العدد اما ان يكون مساويا له او زايدا عليه او ناقصا

عنه والجزء الاخير اعني قوله او زايدا منفصلة والجزء الاول جملته واصله

العدد اما ساوله اوغيره ساوله لكن اذا لم يكن ساويا له كان
زايدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اثبت
مقامها فيظن انها مركبة من ثلثة اجزاء وكذبها بالحقيقة مركبة من الحملية
والمنفصلة كما عرفت فلا يتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا مانعة الجمع
بخلاف مانعة الخلو فانها قد يتركب من ثلثة اجزاء فصاعدا والبيان اطول
لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات فهو التناقض اما قوله
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما اي احد القضيتين
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وليس بكاتب فان بينهما
اختلافا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف جنس يتناول
الاختلاف الواقع بين القضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله قضيتين يخرج
الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف



كقولنا زيد قايم زيد ليس بقاعد والثالثة وحدة الزمان اذا لم اختلفا لم تتناقضا

فقولنا خمر زيد قايم ليلا زيد ليس بقايم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند

اختلفا فيها لم تتناقضا خمر زيد قايم في الدار زيد ليس بقايم في السوق والخامسة

وحدة الاضافة لانها اذا اختلفتا فيها لم يتحقق التناقض خمر زيد بازيد العمرو

وزيد ليس بابي بكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما اذا اختلفتا فيها

بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا خمر

الخل في الدن مسكر اي بالقوة الخل في الدن ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة

وحدة الكل والجزء لانها اذا اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض خمر

الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كله والثامنة وحدة الشرط لان العدم المناقض

بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه

ابيض الطعم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فاعلم ان

القضيتين اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة

جزئية اذا كانت احديهما سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فتنقيض

تنقيض الموجبة الكلية اعني السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان

بعض الانسان ليس بحيوان وتنقيض السالبة الكلية اعني الموجبة

الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان ببعض الانسان حيوان والحق

كما سيأتي في المحصورات ان المراد المض كما مر اي قولنا وتنقيض الموجبة

الكلية اه انما ليس في موضعه وان موضعه بعد تحقق المحصورات

تنبيه المحصورات اه **اعلم** ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين

لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية اي في الكلية والجزئية

بان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية ولهذا اعتبر بعد اتفاقهما

في الوحدات المذكورة ولو قيد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا لكان

اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما في الوحدات المذكورة واعلم

انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية

لان الكليتين قد يكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان

بكاتب والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان

ليس بجانب نقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس الخ

نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين لحكمها

حكم المحصورتين لان المهملة من المحصورة في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئية

قوله العكس **اقول** من ذلك الاحتراز عن المنطقية المذكورة

العكس المشهور وهو عبارة عن ان يجعل الموضوع في القضية محمولا والمحمول

موضوعا مع بقاء الكيف اي السلب والايجاب اي كان الاصل موجبا كان

العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع

بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان كان العكس

ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا

كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والعكس اولا فلنا بعض الحيوان

انسان وان اردنا ان نعكس قولنا لاشيء من الانسان بحجر فلنا لاشيء من

الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني

الا يكن اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا اصلا وما هو المحمول لا يصير

لا يصير موضوعا اصلا وان سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف المذكور عكس

الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب في القضية المعكوسة لانهم

القضايا ولم يجدوا في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة لازمة للاصل الا

موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم

للقضية لو فرض صدقها يلزم صدق العكس والا يلزم صدق الملزوم بدون

صدق اللازم وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب

لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم قال فولنا كل حيوان انسان

كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلم مما قلنا ان

المص والتكذيب لا يكونا الا خطأ **قال** والموجبة الكلية آه **اقول**

القضية الكلية التي يكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم

ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلئلا ينتقض بمادة يكون المحمول

فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل الاعم وهو

مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان والا لزم

Bibliothèque Nationale de France

والانسان فيكون بعض الانسان حيوان او نقول على تقدير
صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
الانسان حيوان والا يصدق نقيضه وهو لاشئ من الانسان
بحيوان ويلزم لاشئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل
بعض الحيوان انسان هذا خلف او نظم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم
سلب الشئ عن نفسه قال والسالبة الكلية اه اقول التالية
الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية ذلك الى السالبة
الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لاشئ من الانسان بحجر يلزم
ان يصدق لاشئ من الحجر بانسان والا يصدق نقيضه وهو بعض
الحجر انسان وتنعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاول
لاشئ من الانسان بحجر هذا خلف او نظم هذا النقيض وهو بعض الحجر
انسان الى الاصل فينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحجر انسان ولا
شئ من الانسان بحجر ينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر

ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان الذي هو الاعم وملزوم

واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيأ موصوفا

بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان ليكون بعض الحيوان انسانا هذا

ما ذكره المص في تعليل انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يذكر اذا صدق كل

انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا يصدق نقيضه

وهو لاشئ من الحيوان بانسان فلزم المنافاة بين الانسان والحيوان

فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان

هذا خلف او نقيم ذكره النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه وملزوم

هكذا نقول كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول

لاشئ من الانسان بانسان وملزوم قال والموجبة الجزئية اقول النقيضة

الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان النقيضة الكلية الموجبة

تنعكس البها والجزئية كما مر ذكرنا فيها فانه اذا صدق في بعض الحيوان

انسان يلزم ان يصدق في بعض الانسان حيوان لانا نجد شيأ موصوفا بالحيوان

والانسان

وهو محال ليصدق قولنا كل ما هو جوهر فهو قضية دائما

والسالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس سالبة جزئية والا

ينقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق

سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض

الاخص لان كل اخص سيتلزم اعم فان قولنا مثلا بعض الحيوان

ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض

الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان

والا يوجد الكل بدون الجزء محال وانما قيد بقولنا لزوما

كليا لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الا

نسان ليس بحجر ويصدق عليه ايضا وهو بعض الحجر ليس

بانسان قال والقياس هاهنا اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقص

من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس ويسمى بانه قول

مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها بالذات قول آخر كقولنا

للذاتها العالم

العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مركب من قولين اذا سلمت

لزم عنهما لذاتهما قولا اخر العالم حادث والمراد من القول اعم

من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد

ليتناول القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف من الاقوال

فوق الاثنين فان القول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته

قول اخر كعكس المستوي وعكس نقيضه وقولنا سلمت ليشير الى ان تلك

الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث

لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر يدخل في التعريف القياس الذي

مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد

وكل جماد حمار فان بمذين القولين وان كان كاذبين في نفسهما

الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل انسان حمار وقولنا لزم عنها

يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم

عنهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلولهما عنهما وقولنا لذاتهما

يخرز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لا الذات بل بواسطة
مقدمة اجنبية كما في القياس للمساوات وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون
متعلق محمول اوليهما موضوع الآخر كقولنا امساء لب وب مساء ج فان
هذين القولين سيتلزمان امساء لج لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي
ان كل مساوي للمساوي ~~لذلك المساوي~~ وانما قال من اقوال لم يقل مقدمة
لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فلو اخذ والقياس
في تعريفها فلو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقتراني
اه اقول القياس ينقسم الى القسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن عين النتيجة
او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث وقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت النهار
موجودا فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل
فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة

واغا سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة
غير مستثناة واغا سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا
بالفعل في القياس هو ان يكون طرفاها

طرفا او طرفا نقيضها مذكورين بالتشخيص الذي في النتيجة قال والمكررين
مقدمتي القياس حتى حد آه اقول اعلم ان المشترك المكررين مقدمتي القياس
فصاعدا يسمى حدا اوسطا لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا
او مقدما او تاليا وقد مر مثالهما انفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه
احقر في الاغلب والاخص اذ افراده اقل افراد اكبر وكذا محمول المطلوب يسمى اكبر
لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمتي
القياس التي فيها الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات
الاصغر وهذا لس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى
لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا لس الا معنى الكبرى واقتران
الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة
وهنا اوان نذكر هذا وهيئة التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى
بالكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا في الصغرى
وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا اما ان كان

بالعكس اى ان كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع

نحو كل ج ب وكل ا ج بعض ب ا وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اى

فى الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل ج ا بعض ب ا فهو الشكل الثالث

وان كان الحد الاوسط محمولا فيهما اى فى الصغرى والكبرى نحو كل ج ب ولا شئ

من ا ب ببعض ولا شئ من ج ا فهو الشكل الرابع فهذه هى الاشكال الاربعة

المذكورة فى المنطق قال والشكل الرابع آخرها من هذه الاشكال الاربعة

المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا اى لا ينحصر المطلب الا

بالتعسف انما ينحصر المطلب بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه الباقية

ما هو اقرب الى الطبع وهو الشكل الاول والباقية اعنى الثانى والثالث

والرابع تردد عند الاحتياج الى الشكل الاول والذى له طبع مستقيم وعقل

سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثانى الى الاول لانه اقرب من الباقيتين اليه

لمشاركته اياه فى الصغرى وهو اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع

المطلب الذى هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجل واحد الشكل الثانى

الا انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اى الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب

والسلب اى اذا كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة والا لكانتا اما

موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف فى النتيجة اما اذا كانتا

موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق

الايجاب وهو كل انسان ناطق واذا بدلنا الكبرى بعولنا وكل فرس

حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شئ

من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى

بقولنا لا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف

بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى

فى هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض

الحيوان فرس والحق الايجاب وهو بعض الانسان حيوان فكقولنا بعض

الحيوان ليس بفرس كان الحق السلب وهو ليس بعض الانسان بفرس

وهذا على تقدير الايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل

انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا وبعض

الحيوان ليس بجسم كان الحق السلب ويلزم ذكر المحمول هذا الشرط ايضا ولا بد منه

في هذا الشكل فائدة والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم اقول

لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا والباقية بينة بيدة اليه ولهذا ما فيه

جعل معيار العلوم اولا الا ذكر اورد المص هنا مع ضروب المنتجة

دون غيره ليجعل دستورا اي قانونا ينتبع منه الخط غالبا وتوطئة لفهم

الباقية فضروب المنتجة اربعة لان القسمة العقلية ينتضح

ان يكون المنتجة عشر نوعا سقط منها اثنى عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة

اضرب الضرب الاول لا بد ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة

وكل مؤلف ح كلية كقولنا كل جسم مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني هو

ان يكون من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم

مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث

هو ان يكون موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة جزئية كقولنا بعض الجسم

الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع

ان يكون من موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة جزئية

كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم

ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط

في الشكل الاول والا لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء

من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى

بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق السلب والا فلانه يصدق كل انسان

حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا قلنا بعض الحيوان

صاهل كان الحق الايجاب فائدة والقياس الاقتراني اما من حمليتين

اقول لما قسم المص القياس من قبل الى الاقتراني والاستثنائي اراد

ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال القياس الاقتراني اما

ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل

مؤلف محدث فان كلا من مقدمتيه حملية واما ان يتركب من

مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وان كان النهار موجودا فالارض مبسوطة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين
المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مبسوطة والمراد من هاتين
الشرطيتين المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكره في المطولات
واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا العدد اما زوج
او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج زوج او زوج الفرد ينتج من هاتين
المقدمتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد
واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء
كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا
الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين
الحمليتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا
فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت
الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد

وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين
الثنتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية قولنا كل
عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من
مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما
كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو
اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين الثنتين
اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو اما ابيض او اسود قال واما القياس الاستثنائي
اقول لما فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان
القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي
مركب دايما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى
وضع لاحدى جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع

الجزء الاخر او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة

اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود

ولو قلت لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست

بطالعة واما ان كانت منفصلة فكقولنا دايما

اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد

زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكن هذا العدد

ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول

الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي ان كانت

متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم

التناقض فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم

بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رايت في امثالها الا

كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكنه ليس بزوج ولكنه ليس بفرد فليس بزوج

وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي

منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او

تاليا ينتج نقيض الجزء الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء

نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر

لامتناع الخلو بينهما كما رايت في امثالها فتامل

في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية

وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المقصد المرموز فاجمع

الى المسالة المطولات فان البرهان ان اقول من

الاصطلاحات المنطقية المذكورة اليها تحتاج استفضا

عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو ان

يقال انه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين

كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن

ان يكون الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال واما

واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل
فيها بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي يحكم فيه بالحس
سواء كان من المحسوس الظاهر او الباطنة كقولنا
الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا
وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل فيه في
جزم الحكم الى تكرر المشاهدة بعد اخرى كقولنا شرب
السقمونيا يسهل الصفراء وهذا الحكم انما يحصل
بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات وهي
ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرر
المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس
لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه
من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي

ما يحكم

ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم بواسطة السماع من جمع كثير
يستحيل العقل تواطئهم على الكذب كالحكم بان محمدا ص
ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا
قياساتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة ان تغيب
عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة
زوج بسبب واسطة حاضرة في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين والوسط ما يتكرر قولنا لانه حين يقال
لانه كذا وكذا قال الجدلي اقول من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة الجدل والجدلي قياس مؤلف مشهورة
كالمقدمات التي ذكرنا للقضايا اليقينية والغرض في
تسميتها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة
وهي قياس يتركب من مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او من مقدمات مظنونة والغرض فيه ترغيب

من مقدمات ح

الجدلي

ما يحكم

الناس فيما ينتفعهم من امور معاشهم كما ينتفعهم المتطباء
والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مولف من مقدمات
تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة
سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها و
واذا قيل العسل مرة مقززة انقبضت النفس
وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس
من مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور
او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما
من جهة النتيجة او من جهة المعنى اما من جهة
التصور فكقولنا الصورة النفس المنقوش على
الجدار انها نفس وكل نفس صاهل ينتج ان تلك
الصورة صاهلة واما ما يكون من جهة المعنى
فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان

الاصطلاح على المبتدئين اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم قلت
لان المنطق الة لسائر العلوم كلها والة الشيء متقدمة عليه اذ كل منصور
ووجوبا وكونه الة عرفوا المنطق بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطاء في الفكر قال منها اباغوجي افعل هذا اللفظ
مركب من ثلثة الفاظ في لغة اليونان وهي ابس واغوواجي ومعنى
الاول في لغة اليونان بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث
ثم حذف الف اجي للاختصار ثم نقلوه وجعلوه علما للكتاب
المس فان قلت لم انحصرت الكليات في الخمس المذكورة ولم يكن زايدا او ناقصا
قلت لان الكلي اذا نسب لما تحته من الجزئيات اما ان يكون تمام
ماهية ما تحته من الجزئيات او خارجا عنها فان كان الاول
فهو النوع كالانسان بالنسبة لما زيد وعمرو وبكر وبشر وغيرها وان كان
اما ان يكون تمام جزء المشترك بين الماهية وبين نوع اخر وهو الجنس
وان لم يكن فهو الفصل وان كان الثالث اما ان يكون خارجا مختصا بعض

او لم يكن الاول فهو الخاصة وان لم يكن فهو العرض العام فان قلت

المكالبة غير حاصلة بين المنفعل والمنفعل اليه مع انها واجبة بينهما قلت

لانم وجوب المكالبة بينهما فان صاحب الشمسية اطلق التنبيه على الاستفهام

والامر على النهي مع انه لا مناسبة بينهما اى بين الامر والنهي لان الامر دال بالوضع

على طلب الفعل والنهي دال على ترك طلب الفعل وبين التنبيه والاستفهام

لان الاستفهام دال بالوضع على طلب الفهم والتنبيه ما لا يدل على طلب

دلالة وضعية وانما جاز عدم المكالبة بينهما لانه لا منافاة في الاصطلاح

وبعضهم قالوا انه هم للحكم المشخج للكلبات الخمس فسموه بانه للمشخج

باسم المشخج فال وهي النوع والجنس اقول وانما قدم النوع على

الجنس مع ان الاولى عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل

لان ماصدق عليه النوع قليل وماصدق عليه الجنس كثير والقليل

قبل الكثير وقدم ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى لما مر آنفا لان

النوع يقع في جواب ماهو والفصل لم يقع في جواب ماهو والواقع في

في جواب ماهو اشرف لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقديم

وقدم النوع على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان والنوع معروض

والمعروض مقدم على العارض لان المعروض متبوع والعارض تابع

والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان الجنس امر مبهم غير

منحصر بنفسه يحمل على اشياء كثيرة فيحصله الفصل ويخصصه وينزيل

ابهامه فلابد اولا من امر مبهم غير منحصر حتى يحصصه شيء وينزيل

ابهامه وقدم الجنس على العرض العام لانهما عارضان والجنس ذاتي

والذاتي اولى بالتقديم لان الذاتي اما نفس الماهية او جزؤها ونفس

الشيء وجزؤه مقدم على عارضه وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام

لانه ذاتي والذاتي مقدم على العارض لما مر آنفا وقدم الخاصة على العرض

العام لان ماصدق عليه الخاصة قليل وماصدق عليه العرض العام

كثير والقليل قبل كثير فال والدلالة آه اقول انما قدم الدلالة على

الدال والمدلول مع ان الاولى عكسه لان الدلالة موقوف عليهما والموقوف عليه

متقدم على الموقوف لانه لما كانت الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية

واتصاف المدلول بالمدلولية كانت متقدمة عليهما لان العلة للصفة

الشيء متقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذه الصفة واغا قلنا ان الدلالة

موقوفة عليهما لان الدلالة من الامور النسبية القائمة بالمتضيفين

لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول فيكون موقوفة عليهما واعلم ان المراد

بالدلالة ههنا اعم من الدليل المصطلح المصطلح عنده اهل الكلام اي سواء

كان يلزم من التصور بشيء التصور بشيء وآخر ومن التصديق به التصديق

بشيء وآخر واغا قدم الدليل على المدلول لان علم العلة علة لعلم المدلول والعلة

متقدمة على المعلول **قال** والدلالة تنقسم آه **اقول** اعلم اولا ان الدلالة

اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن فغير لفظية

والدلالة اللفظية منقسمة الى وضعية وطبعية وعقلية كما ذكره الشارح

ومثال الدلالة الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو الذات المخصوصة

ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار

على

على وجود اللافظ ومثال الدلالة اللفظية الطبعية كدلالة اح بفتح الهمزة

وضمها والحاء المهملة تدل على وجع الصدر بالفتح والحاء المعجمة

تدل على مطلق الوجع وبالضم والحاء المعجمة تدل على التلذذ والتوجع

والدلالة غير اللفظية منقسمة الى وضعية ان كانت بواسطة الوضع

كالخطوط والعقود والاشارة والنصب فان الواضع وضعها لمعان

مخصوصة فان النصب مثلا كالخشب المنصوب في الماء تدل على ان

هذا المكان منخفض بالوضع وكذا غيره والى عقلية ان لم يكن بتوسط

الوضع كدلالة العالم على وجود الصانع والى طبعية كدلالة الحمرة

على الخجل والصفرة على الوجل واعلم ان الشارح الدلالة الغير اللفظية بانها

لان المقصود بالنظر للمنطقي الدلالة الوضعية لانها المستعملة في العلوم

على ما لا يخفى **قال** او يدل على ما يلازمه في الذهن **اقول** اي على شيء

يلزم العلم به من العلم بمفهوم اللفظ اي الدلالة الالتزامية هي التي يلزم

من العلم بالملزوم العلم باللازم من غير احتياج الى وسط وهو يقتضي

بقولنا لانه اى بفتح محمولا للموضوع الذى هو اسم ان المصدر بلام التعليل
كالمتغير فى دليلنا اخ اثبات الحدوث للعالم وهو قولنا لانه متغير آخر
متغير حادث فان المتغير وقع محمولا للموضوع اى هم ان المصدر بلام
التعليل وهو العالم لان الضمير فى لانه عبارة عن العالم راجع اليه
وبين غير احتياج باللازم فى جزم الفعل باللزوم لا بينها وهذا معنى
اللزوم البين بالمعنى الاخص واللازم البين هو الذى يكفى تصور الملزوم
والجزم بينهما وهو معتبر فى الدلالة الالتزامية كما هو معتبر للاربعة
فانه يلزم من العلم بمائية الاربعة العلم بزوجية الاربعة قال
لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج اقول لانه اذا دل على كل امر خارج
لزم دلالته على امور غير متناهية لان كل خارج عن معنى اللفظ امور
غير متناهية ولو دل على كلها لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
وهو ظاهر البطلان قال لان الملازمة الخارجية اقول لا بد فى هذا المقام
من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية والملازمة الذهنية

ومعرفة اللازم والملزوم ومعرفة الشرط والمشروط اعلم ان الملازمة مطلقا
هى كون الشئ مقتضيا للاخر والشئ الاول هو المسمى بالملزوم والثانى باللازم
كطلوع الشمس لوجود النهار فان طلوع الشمس مقتض لوجود النهار فطلوع
الشمس ملزوم ووجود النهار لازم له والملازمة خارجية هى كون الشئ مقتضيا
للاخر فى الخارج اى فى نفس الامر اى كلما ثبت تصور الملزوم فى الخارج ثبت
تصور اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجية للاثنين فانه كلما ثبت
طلوع الشمس فى الخارج ثبت وجود النهار فيه وايضا كلما ثبت
وجود مائية الاثنين فى الخارج ثبت زوجية فيه والملازمة
الذهنية هى كون الشئ مقتضيا للاخر فى الذهن اى فى
ثبت تصور الملزوم فى الذهن ثبت تصور اللازم فيه كالزوم البصر للعمى
فانه كلما ثبت تصور العمى فى الذهن ثبت تصور البصر فيه واعلم
ان بين الملازمة الخارجية والملازمة الذهنية عموما وخصوصا
مطلقا والملازمة الذهنية اعم من الملازمة الخارجية لانه كلما ثبت

الملازمة الخارجية تثبت الملازمة الزمنية لانه كلما ثبت تصور
الازم عند تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور الازم عند تصور
الملزوم في الزمن وليس كلما ثبت الملازمة الزمنية ثبت
الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت الازم الزمني عند تصور
الملزوم في الزمن ثبت تصور الازم عند تصور الملزوم في الخارج
فانه يثبت تصور البصر عند تصور العمى في الزمن ولم يثبت في الخارج
والشرط هو الذي يتوقف عليه الشيء ولم يدخل في ماهيته ولم يؤثر
فيه ويسمى الموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالوضوء
للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه للصلوة وليس بداخل
فيها ولا مؤثر فيها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية
لو جعلت شرطا للدلالة الالتزامية لم يتحقق الدلالة الالتزامية
بدون الملازمة الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما
لا يتحقق الصلوة بدون الوضوء واللازم اى عدم تحقق الدلالة الالتزامية

بدون الملازمة الخارجية بطل وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية
شرطا لان بطلان الازم مستلزم لبطلان الملزوم واذا قلنا
الازم بطل لان العدم اى الذي مفهومه عدمي كالعمى فانه يدل
على الملكة اى على الذي مفهومه وجودي كالبصر دلالة التزامية لانه
كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر في الذهن مع انه
لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور
العمى في الخارج ثبت تصور البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج

اعلم ان الفرق بين البصر والبصيرة
ان البصر يستعمل في قوة العين
والبصيرة في قوة العقل

واذا قلنا ان مفهوم العمى عدمي ومفهوم البصر وجودي لان مفهوم
العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي ومفهوم
البصر قوة العقل يدرك بها المحسوسات البصرية وهو مفهوم وجودي
لانه ليس في معناه نفي واذا قيدنا مفهوم العمى بقولنا عما من شانه
ان يكون بصيرا اخرج الحجر والشجر وغيرهما فانا الحجر والشجر يصدق عليهما
عدم البصر لكن ليس من شانهما ان يكونا بصيرين قال ننقل

اللفظ ينفهم آه اقول فان قلت ان المنطقي لا يبحث
من حيث انه منطقي الا عن المعاني لانها هو صلة الى المجهولات
فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان افادة المعاني واستفادتها
متوقفة على الالفاظ ذكرها فان قلت بحصل الافادة
والاستفادة بالاشارة قلت بحصل تفهيم المحسوسات وفهمها
دون تفهيم المقدورات والمعقولات وفهمها فان قلت بحصل
بامثال الكتابة تفهيم المعاني وفهمها محسوسة كانت او مقدورة
او معقولة فلم احتيج الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤنة
امثال تلك الكتابة اكثر وضعوا الالفاظ لقلة مؤنتها قال
والجارة تدل على جسم معين آه اقول قبل عليه ان الجارة لا تدل
على جسم معين بل على جسم غير معين من افراد الجر فلم قال الشارح
لكن اجيب عنه بان المراد بالمعين المعين النوعي لا المعين
الشخصي اي يدل الجارة على الماهية المعينة وهي ماهية الجر اعني

عليه بان الجارة المعينة ليست بماهية نوع الجر بل فرد من افراده
اجيب عنه بانه لا وجود للماهية الا في ضمن فرد من افراده فالماهية
كان فرد من افراده مرتبا كانت الماهية مرتبة قال صدقه على
اربعة اقسام اقول فان قلت الاقسام خمسة وهي الاربعة
التي ذكرها الشارح وهو ما كان للفظ جزء ولكن لا لمعناه جزء كالنقطة
كما قال الشارح ابن قناوي لكن لقائل ان يقول قلت لما كان ما كان القسمين
وهما ما يكون للفظ ومعناه جزء لكن لا يكون بحذاء لفظ معنى وما
يكون للفظ جزء لا لمعناه واحدا اعد الشارح مذهب القسمين
قسما واحدا واما قلنا ما لهما واحد لان كل واحد من مذهبي
القسمين متحد في عدم حصول المعنى الجزء لفظهما وان كانا متغايرين
بوجه من جهة ان احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم الاخر
يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة وهي خمسة المذكورة
وما لا يكون للفظ ولمعناه جزء كي اذا كان علما للنقطة وهذا القسم

لاجمع اما الى القسم الذى لايكون للفظ جزء واما الى القسم الذى
لايكون جزء لفظ معنى لان صدق عدم كون المعنى لجزء اللفظ على ثلثة
اقسام الاول ما لايكون للفظ ولمعناه جزء كلى اذا كان علما لله
للفظ والثانى ما يكون للفظ جزء لا لمعناه كالفظ والثالث
ما يكون للفظ ولمعناه جزء لكن لايكون جزء لفظ معنى قال
كالحيوان الناطق اقول اعلم انه لافرق بين الحيوان الناطق علما
وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان الناطق علما يكون بازاء
الزاء فى زيد اى كما ان الزاء لاينصد به معنى كذلك لاينصد بالحيوان
معنى وكذا الناطق فى الحيوان الناطق علما لاينصد به معنى كما ان
العبد فى عبد الله علما علما يكون بازاء الزاء فى زيد لاينصد به معنى
كما ان الله فى عبد الله لاينصد به معنى لكن الفرق بينهما من جهة
اخرى وهى ان للحيوان الناطق علما مفهوم من مجموع مما الاصليان جزء
من مفهومهما المنقول اليه وليس لعبد الله علما مفهوم من مجموع مما الاصليان

الحيوان فى ص

جزء

جزء ان من مفهومهما المنقول اليه قال لان معناه ج الماهية الانسانية
مع التشخص اقول فان قلت الماهية الانسانية هى الحيوان الناطق
فان كان مفهوم الحيوان الناطق الماهية الانسانية هى الحيوان
الناطق مع التشخص يلزم ان يكون مفهوم الشئ نفسه مع غيره وهو
باطل قلت لانم انه يلزم منه كون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع
غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص مفهوم للفظ الحيوان
الناطق علما وليس لفظ الحيوان الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق
علما حتى يلزم ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره
قال المفرد ينقسم الى قسمين كلى وجزئ اقول اعلم ان الكلى
هو الذى يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتى سواء
كان وقع على كثيرين فى نفس الامر اولم يقع فيه وسواء فرض وقوعه
اولم يفرض عند خلو الواجب والشمس والاشياء فى تعريف الكلى
والجزئى لهو الذى لايمكن ان يفرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لايمكن

فرض صدقه على كثيرين لمنع الشخص عقله عن فرض صدقه على كثيرين

فان قلت ما الفرق بين زيد وبين الاشيء فلم قبل ان احدهما

وهو زيد جزئي والاخر وهو الاشيء كلي مع ان كل واحد منهما لا

يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما مر آنفا واما الاشيء

فلانه لاشيء من الاشياء الخارجية والذهنية يصدق عليه

الاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين قلت الفرق بينهما

هو ان زيدا يمتنع فرض صدقه على كثيرين امتناعا ذاتيا فيناني

الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق الاشيء على كثيرين

بسبب ان نقيضه وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء

الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه على كثيرين بالغير

فلا يناني الامكان الذاتي وانما قدم الكلي على الجزئي لان الكلي

هو الموصل الى المجهولات والمقصود بالاصل للمنطقي هو الموصل

اليها فلهذا قدمه اولان الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء مقدم

على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره كالحيوان

فانه جزء من الانسان والانسان مركب منه ومن غيره وهو الناطق

والكل هو الذي يتركب من الاجزاء كالانسان فانه مركب من

الاجزاء وعلى الحيوان الناطق واعلم ايضا انه لابد بين كل اثنين

من نسبة من النسب الاربع وهي التباين والتساوي والعموم

والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق

كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر فبينهما التباين كما

الانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على ما صدق عليه

الفرس وبالعكس فان صدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر

فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فان كل ما صدق عليه

الضاحك صدق عليه الانسان وبالعكس وان صدق احد

هما على كل ما صدق عليه الآخر والاخير يصدق على بعض ما

صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص المطلق كالحيوان

والناطق فان كل ما صدق عليه الناطق صدق عليه الحيوان

وليس بالعكس بل يصدق الناطق على بعض ما صدق عليه

الحيوان وان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الآخر وكذا

الآخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما عموم وخصوص

من وجه كالحيوان والابيض واذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة

بين الكلي والجزئي التباين لانه لا يصدق كل واحد منهما على

كل ما صدق عليه الاخر وبين الكلي والكل العموم من وجه

لصدقهما على الانسان وصدق الكلي بدون الكل على الكلي

البسيط اى الكلي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس الاعم

وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء العموم من

وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق الكلي بدون الجزء على

الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على جزئي الجزئي وهو الشخص

والنسبة بين الكل والجزئي العدم والخصوص من وجه ايضا لصدقهما

على زيد

على زيد وصدق الجزئي بدون الكل على الجزئي البسيط اى الجزئي الذي ليس

بمركب من الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي على

الانسان وبين الجزئي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على

الشخص وصدق الجزئي بدون الجزء على زيد وصدق الجزء بدون الجزئي

على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء العموم من وجه لصدقهما على

الحيوان فانه كل بالنسبة الى الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة لانه

مركب منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء

على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء البسيط واغا ذكر

الجزئي مع عدم تعلق عرض المنطقيين ليتضح مفهوم الكلي لانه اذا

تصور مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم الكلي اتضح مفهوم الكلي

لان الشيء يتضح بزيادة اتضاح بتصور اضداده واغا قلنا مع

عدم تعلق عرض المنطقيين له لان تعلق عرض المنطقيين الموصل

بالتركيب الى المجهولات والموصل بالتركيب لا يكون الا بالكلي

لانه يحصل الايصال بترتيب الكليات بعضها مع بعض الى المجهولات
الكليات ولا يحصل الايصال بترتيبها الى المجهولات الجزئيات ولا يحصل الايصال
بترتيب الجزئيات بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا اى سواء كانت
المجهولات كليات او جزئيات فيكون الكليات موصلا وموصلا اليه
والجزئيات ليست موصولا وموصلا اليه فلا عرض للمنطقيين بتعلق
للجزئيات **قال** اى من حيث انه متصور **اقول** لما كان ظاهر العبارة
وهي نفس تصور مفهومه يوهم ان المانع من الشركة هو التصور الذي
متعلق بالمفهوم فسر لهذه العبارة بقوله اى من حيث انه متصور
اى المانع من الشركة هو المفهوم من حيث انه متصور لا التصور
المفهوم المتصور اشارة الى رد مذهب من قال ان المتصور بالكلية
هو التصور الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو ذو الصورة
واغا كان لهذا المذهب مرد وهو الان الصورة حالة في نفس شخصية
جزئية وجزئية المحل توجب جزئية الحال فلا تنطره الكلية للصورة بل

على ذي الصورة **قال** واغا قيد المفهوم بالتصور **اقول**
يمكن ان يعتبر مفهوم الكلي على اربعة اوجه الاول ما لا يمتنع مفهومه
والتصور ما لا يمتنع نفس مفهومه والثالث ما لا يمتنع تصور مفهومه
والرابع ما لا يمتنع نفس تصور مفهومه وبيان فساد الوجوه الثلثة
الاولى مذكور في حاشية سيدرح فليطلب ثمة **قال** والكلي
اما ذاتي او عرضي **اقول** فان قيل لم قيل ان الحيوان ذاتي
والناطق عرضي ليس بذاتي مع ان كل واحد منهما لا حق للانسان
وايضا منه قلت التمييز بين الذاتيات والعرضيات غامض لكن
للمنطقيين قاعدة يميز بها وهي انه اذا كان للشيء الواحد
لواحق عامة يكون اقدمها ذاتيا حينئذ كالحيوان فانه اقدم
بالنسبة الى سايره اللواحق وهي المكان فان قيل لم جعل الناطق
ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا مع ان كل واحد منهما مختص بالنوع
قلت ان القاعدة في التمييز انه ان كان له عوارض مختصة يكون

اقدم ما ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب والضاحك
لان الناطق سبب للتعجب والتعجب سبب للضحك والسبب
مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدما على المتعجب والضاحك
لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد للضحك واما قدم
الذاتي على العرضي لان الذاتي نفس ماهية الشيء او جزؤه والعرضي
عارضة لماهية الشيء او لجزئه فيكون الذاتي معروضا والعرضي
عارضا والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي مقدما
على العرضي **قال** كالحيوان بالنسبة الى الانسان **اقول** يمكن
ان يكون بهذا الكلام اشارة الى ان الكليات اعراضا فيه
تختلف بالاعتبارات فان الحيوان جنس بالنسبة الى الانسان لانه
داخل فيه شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان
جنس بالنسبة الى الانسان واما بالنسبة الى الناطق عرضي عام
لانه ليس داخلا فيه لكن شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو عرضي عام

كالماشي مثلا عرضي عام ليس بداخل في الانسان ولكن شامل
له ولغيره وكالملون فانه جنس ايضا بالنسبة الى الاسود والفصل
بالنسبة الى الكاشف ونوع بالنسبة الى الكيف وخاصة بالنسبة
الى الجسم وعرضي عام بالنسبة الى الحيوان **قال** واذا سئل عن
كل واحد من الانسان آه **اقول** اعلم ان ما موسئل به عن
تمام الماهية المختصة فلا بد في جواب ما هو الا تمام الماهية
المختصة وتمام الماهية المشتركة والمراد بتمام الماهية المختصة
هو ان يكون ذكر الماهية حقيقة للشيء وان لا يكون له حقيقة
غير هذه الحقيقة وتمام الماهية المشتركة هو ان يكون الجزء مشترك
بين الشيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما امر داخل سوى ذلك
كالحيوان فانه جزء مشترك بين الانسان والفرس ولا يوجد
جزء ذاتي بينهما سوى ذلك وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي بينهما
ولم نقل امر مشترك لانه يوجد الامر الغير الذاتي بينهما كالماشي فانه

مشترک بینهما لکن لایکون ذاتیا بین الانسان والفرس

فان قلت فان الجسم النامی او المتنفس او المتحرک بالارادة کلها

اجزاء مشترکة بینهما ذاتیا لهما والحیوان غیر لان الحیوان مجموع

الجسم النامی المتنفس المتحرک بالارادة والمجموع مغایر للکل واحد

منها فلا یکون الحیوان تمام الماهیة المشترکة علی هذا قلت

مع انه تمام الماهیة المشترکة قلت لانم ان جزء الشیء غیره

لما ثبت فی موضعه ان جزء الشیء لا هو ولا غیره فلا یکون الجسم

النامی او المتنفس او المتحرک بالارادة غیر الحیوان وهی لم یکن

عینه فلا یوجد غیر الحیوان امر مشترک ذاتی بینهما قال وقوله

مختلفین بالحقایق اقول قال قبل ان هذا القید کما یخرج النوع

یخرج ایضا فصول الانواع وخواصها فلم قال الشارح یخرج

النوع بقوله مختلفین بالحقایق والفصل والخاصة بقوله فی جواب

ما هو قلت ان هذا القید الاخیر یعنی فی جواب ما هو یخرج الفصل

والخواص

والخواص مطلقا ای سواء کان فصل الانواع او فصول

الاجناس وسواء کان خواص الانواع او خواص الاجناس

واما العرض العام فلا یخرج الا بالقید الاخیر لانه مقول

علی الکثیرین مختلفین بالحقایق لکن لا یقال فی الجواب اصلا

قال قلت ان الجنس لا یکون مقولا فی جواب ما هو بل فی

جواب ما هما او جواب ما هم فلم قال فی تعریفه انه مقول

فی جواب ما هو قلت المراد من قوله الجنس مقول فی جواب

ما هو تعیین الاصطلاح ای تعیین ان الجنس لا یکون مقولا

فی جواب ای شیء هو بل مقولا فی جواب ما هو قال ویرسم

النوع بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالعدد اقول فیه

علی کثیرین ای علی الافراد لان المراد بالکثیرین فی تعریف النوع

الافراد واما المراد من الکثیرین فی تعریف الجنس هو الانواع و

الحقایق قال قلت ان الجنس ایضا مقول علی الافراد فلم قلت

المراد بقوله بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع دون الافراد

قلت مقولية على الافراد لا بالذات بل ثانيا وبالعرض

لانه يقال اولا وبالذات على الماهيات الموجودة في الافراد

وبواسطتها يقال على الافراد المتشخصة ولقائل ان يقول

لا حاجة الى قوله دون الحقيقة لان هذا القول للاحتراز عن

الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون

الحقيقة لان الجنس لا يكون مقولا على

هذه الكثيرين بالذات قال وقوله

مختلفين بالعدد دون الحقيقة

يخرج الجنس اقول ولو قال

قوله دون الحقيقة يخرج

الجنس لكان اولى

لانه لا داخل

لقوله مختلفين بالعدد في الاخراج

لان الجنس مقول على الافراد

غفر الكتاب بعون الله الملك

الوهاب

HARPUTLU
EFENDİOĞLU AİLESİ
BAĞIŞI
1972

EY
1299/12

2 Y

37431-3
164/HAS.S